تعامل ابن خلدون
مع الحديث النبوي الشريف

الدكتور محمد الطاهر الجوابي (*)

بحث الدارسون جوانب كثيرة من فلسفة ابن خلدون الإجتماعية ومختلف نظرياته فيها ، فتعرض بعضهم لأصولها الإسلامية ، وحلل البعض ما في المقدمة من علوم ، ورأيت أن ما عرف به ابن خلدون من تجديد في النقد التاريخي يدفعني إلى بحث تعامله مع الحديث النبوي الشريف ، فاخترت هذا البحث آملا أن أبين من خلاله درجه الأحاديث التي اعتمدها .

فتتبعت المقدمة ، واختصرت أغلب المسائل التي استمدت من الحديث أو دعمت به ، فجمعتها غير ناظرا إلى موضعها لأن المقصود هو الحديث الذي تضمنته ، وحاولت - ماستطعت - أن أجاور بين ما تقارب معناه منها كي لا يشتد تباعدها ، والتباعد في المعنى هنا لا يخلو من فائدة هي تنوع الموضوعات المستمدة من الحديث .

وكانت هذه المختارات نماذج تطبيقية لاستثمار ابن خلدون ما استشهد له من الأحاديث ، ووثقت في الهامش ما لم يؤثقه منها لأبين درجتها .

وقرأت بعضا من التاريخ لعلي أظفر فيه بشواهد حديثية

(*) عضو الهيئة التدريسية سابقا في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

فكانت قليلة جدا .

وجعلت للدراسة عناصر أربعة :

- ثقافة ابن خلدون الحديثية
- أراؤه التي استمدها من الحديث أو دعمها به .
- نقده الأحاديث
- مقاييسه في نقد التاريخ

وختمتها بنتائج مختصرة اشرت فيها بكل تحر إلى معرفته بالحديث النبوي الشريف رواية ودراية ونقدا ، والله أسأله أن أكون وفقت فيما عرضته وما استنتجته .

ثقافة ابن خلدون الحديثية

في حديثنا عن ثقافة ابن خلدون الحديثية لا نريد أن نجعله محدثا أو أن نبعده عن الحديث ، وإنما نحاول التعرف على معرفته الحديثية لنرى مدى إفادته من الحديث النبوي الشريف مادة ومنهجا ، ولبيان ذلك نستعرض عناصر الثقافة الحديثية ، ثم نتعرف على حظه منها ، فليس من اللازم أن يلم بها جميعا ، لأنها إنما تتوفر لدى المحدث ، ويكفي غيره معرفة بعضها أو جميعها دون تعمق ، لذلك لا نذكر هنا جوانب ثقافة المحدث المختص ، بل نكتفي بإيراد عناصر الثقافة الحديثية العامة ، التي تهيئ للتعامل مع الحديث دون التخصص فيه ، لأن ذلك يتطلب شمولا وعمقا في المعرفة .

من هذه العناصر :

1 - حفظ كثير من الأحاديث

2 - الإطلاع على مصادر الحديث

3 - معرفة مصطلحه فيما يتعلق بمتنه ، وسنده وطرق تحمله، ودرجته (1) .

وهذه المعرفة أساسها رواية الحديث وصناعته ، وينبغي أن يكون معها ناحية خلقية ، وأخرى ذهنية ، هما العدالة والضبط، فلا بد لناقل الحديث من الإلتزام بادين والإستقامة الخلقية وسلامة الذاكرة ، ويتسامح في خفة الضبط للناقل من الكتب ، ويشترط فيه صياغة كتابه من التغيير ، وهو غير

1) إبن الأثير - جامع الأصول من حديث الرسول : 1/13 - 14 .

الضبط المشترط في الرواة قبل تدوين الحديث .

وفي بحثنا هذا ، لا نهتم بالناحيتين الخلقية والذهنية لأن نقل الحديث من مدوناته يغني عنهما ، فلم يعد الحفظ مصدر الحديث بعد تدوينه ، ونهتم برواية الحديث وصناعته ، فماذا كان نصيب ابن خلدون منهما ؟

إن ملامح الثقافة الحديثية عند ابن خلدون نلمسها في حديثه عن نفسه في كتابه " التعريف بإبن خلدون ورحالته شرقا وغربا ، وفي اشتشهاده بالحديث في " المقدمة "بنسبة هامة ، وفي تاريخه بنسبة ضئيلة جدا ، والقسم الأول يتعلق بطلبه الحديث رواية ودارية ، والثاني يتناول رواية الحديث ونقده .

طلبه الحديث

روى ابن خلدون أهم كتب الحديث رواية عن كبار مشايخه ، فتحمل " عن بعضهم الموطأ كاملا ، وعن بعضهم قسما منه ، وتلقاه عن أخذهم مختصرا في كتاب " التقصي لأحاديث الموطإ" لإبن عبد البر .

وتلقى الأمهات الستة والموطأ عن شيخه المحدث أبي محمد ابن عبد المهين الحضرمي (1) .

وتلقى أيضا الموطأ كاملا ، وصحيح مسلم إلا قوتا يسيرا من كتاب الصيد ، وبعضا مع الأمهات الخمسة عن إمام المحدثين بتونس محمد بن جابر الوادي آشي (2) ، والكتاب

(1) التعريف بإبن خلدون ورحلته شرقا وغربا : 21

(2) المرجع نفسه : 19 - 20 .

الذي نص على تحمله على أكثر من شيخ هو الموطأ للإمام مالك ابن أنس (ت 179 هـ) ولعل ذلك ما دفعه ليختاره للتدريس عند ما عين مدرسا للحديث بمدرسة الأمير صرغمتش بالقاهرة ، بالإضافة إلى ما علل به اختيار ، وهو كون الموطأ من أمهات كتب الحديث ، ومن أصول السنن ، وأصل المذهب مالكي(1)، وتلقى سيرة إبن اسحاق وعلوم الحديث لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بإبن الصلاح (ت 643 هـ) عن شيخه الحضرمي أيضا ، وهذا التكون ركز على أمهات كتب الحديث رواية ، وعلى أجمع كتاب في الدراية فهيأه للتعامل مع الحديث .

ونظرا لما تعارف عليه المحدثون والمتعاملون مع الحديث من اثبات سندهم (2) إلى صاحب الكتاب الذي يروون منه فإننا نثبت سند إبن خلدون إلى الموطأ .

سند إبن خلدون إلى الموطأ

تحدث في كتابه التعريف بإبن خلدون عن سنده إلى الإمام مالك في الموطإ (3) رواية يحيى بن يحيى الليثي (4) فسمى

(1) المرجع نفسه : 328 .

(2) السند عند المحدثين هو سلسلة الرواة الذين رووا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بدءا من الصحابي إلى آخر من رواه .

(3) التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا : 335 .

(4) يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس المصمودي (ت 234) أخذ الموطأ أولا بالأندلس ، ثم ارتحل إلى المدينة المنورة وأخذه مباشرة عن الإمام مالك ، وروايته ، اشهر الموطآت ، وهي المنتشرة الآن في العالم الإسلامي .
محمد فؤاد عبد الباقي مقدمة الموطإ رواية يحيى الليثي ص : ي .

شيوخه الذين تلقاه عنهم ، وهم :

- قاضي الجماعة بتونس وشيخ الفتيا بها : أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف الهواري ، سمعه منه كاملا بمنزله بتونس .

- شيخ المسندين بتونس الرحالة : أبو عبد الله محمد بن جابر بن سلطان القيسي الوادي آشي ، سمع عليه بعضه ، وأجازه بسائره .

- شيخ المحدثين بالأندلس وكبير القضاء بها أبو البركات محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج البلفيقي ، تلقى عنه سنة (756) بجامع القرويين بفاس فسمع منه بعضا من الموطإ ، وأجازه بسائره ، ولقيه مرة ثانية سنة (762) فقرأ عليه صدرا منه ، وأجازه بسائره إجازة أخرى .

- شيخ أهل المغرب لعصره في العلوم العقلية ، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الآيلي ، قرأ عليه بعض الموطإ وأجازه بسائره.

هؤلاء الأربعة حدثهم الشيخ المعمر عبد الله بن محمد بن هارون الطائي ، عن القاضي أبي القاسم أحمد بن يزيد بن بقي عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الحق الخزرجي .

عن أبي عبد الله محمد بن فرج مولى ابن الطلاء ، وبعضهم يقول الطلاع ، عن القاضي أبي الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث بن الصفار قاضي الجماعة بقرطبة .

عن أبي عيس : يحيى بن عبد الله بن يحيى .

عن عم أبيه : أبي مروان عبيد الله بن يحيى .

عن أبيه يحيى بن يحيى الليثي .

عن مالك إلا ثلاثة أبواب من آخر كتاب الإعتكاف ، أولها خروج المعتكف إلى العيد ، فإن يحيى شك في سماعها عن مالك فسمعها من زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون عن مالك .

فسند إبن خلدون في الموطإ إلى الإمام مالك من هذه الطريق تساعي وهو سند عال (1) .

وله طريقان آخران يلتقيان مع السند الأول قبل نهايته ، هما طريق ثان لشيخه أبي البركات السالف الذكر .

وطريق ثان لشيخه الوادي آشي ، ولهذا الطريق فرع ثان ينفرد عن الأول ويصل إلى يحيى الليثي ، لكن الوادي آشي لم يذكره في برنامجه (2) .

هذه هي الطرق الموصولة ، وله طرق آخرى موصولة ولكنه لم يحضره وصلها عندما خطب في مدرسة الأمير صرغمتش ، وذكر إسناده .

ولم يراجعها بعد فيثيت وصلها وهي :

طريق شيخه أبي محمد : عبد المهيمن بن محمد الحضرمي كاتب السلطان أبي الحسن المريني لقيه بتونس عنذ استيلاء هذا

---

(1) السند العالي هو السند الذي يقل عدد رجاله بين آخر راو ، ومن انتهى إليه السند : الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو الصحابي ، أو إمام من أئمة الحديث ، وهو هنا بين إبن خلدون والإمام مالك بن أنس .

(2) إبن جابر الوادي آشي برنامج الوادي آشي 187 .

السلطان عليها، وسمع عليه بعض الموطإ ، وأجازه بالإجازة العامة ، ومن رجال سنده القاضي عياض (1) .

وطريق شيخه أبي عبد الله الكوسي خطيب الجامع الأعظم بغرناطة ، سمع عليه بعضه ، وأجازه بسائره ، ومن رجال سنده أبي الوليد الباجي سليمان بن خلف صاحب المؤلفات الحديثية .

ومنها طريق شيخه أبي عبد الله محمد بن سعد بن برال الأنصاري شيخ القراءة بتونس عرض عليه التقصي لابن عبد البر ، وأجازه بالإجازة العامة ، وفيما قرأه عليه بالإجازة الخاصة .

ومنها عن شيخه الأستاذ أبي عبد الله محمد بن الصفار المراكشي شيخ القراءات بالمغرب ، سمع منه بعض الموطإ وأجازه وهو يرويه عن شيخه محدث المغرب محمد بن رشيد الفهري السبتي .

فجملة مشائخه الذين سمع منهم الموطأ مباشرة ثمانية لبعضهم طريق ولبعضهم أكثر .

وهذه الشهادة العلمية التي وثق بها ابن خلدون معلوماته الحديثية أثبتت له عدة ميزات .

1 - منزلة شيوخه العلمية واختصاص بعضهم في الحديث .

2 - اختلاف بلدانهم : تونس ، المغرب ، الأندلس .

3 الدرجة العلمية لبعض العلماء الذين كانوا أحدى خلقات الإسناد كالقاضي عياض ، ومحمد بن رشيد القهري صاحب

---

(1) التعريف بابن خلدون : 340 .

الرحلة ، وأبي الوليد الباجي صاحب المؤلفات الحديثية .

4 - متانة التوثيق ، فقد تتبع ابن خلدون إسناده بكامل طرقه ، وبين مالم يحضره اتصالها عند ذكرها .

5 - علو بعض أسانيده ، قال الوادي آشي بعد إيراده سنده إلى الإمام مالك ، وهو السند الذي حدث به ابن خلدون - وما أعلم الآن على وجه الأرض أعلى من هذا السند (1) .

6 - قوة طرق تحمله فقد أخذ كثيرا بالسماع والقراءة ، وكانت الإجازة (2) في مرحلة تالية لهما ، وأحد طريقي الوادي آشي عند ابن خلدون ليس فيه إجازة بل كله سماع وقراءة (3) .

وتدل خطبته أو ما نسميه محاضرته التي ألقاها عند ما عين لتدريس الحديث بمدرسة الأمير صرغمتش (4) على منهجته الدقيقة ، فقد قدم لتدريس الموطإ ببيان المسائل التالية :

- التعريف بالإمام مالك : نسبه ، مولده ، تعليمه و شيوخه، تحديثه تلاميذه ، إتقانه ، علمه ، ورعه .

- الموطأ : الباعث على تأليفه تهذيته ، تلقيه من الأمة

---

(1) برنامج إبن جابر الوادي آشي : 188 .

(2) السماع : الأخذ المباشر من المحدث حين تحديثه والقراءة يقصد بها قراءة الطالب على المحدث الكتاب الذي يرويه عنه ، أو حضوره قراءة الشيخ أو أحد الحاضرين . والإجازة إذن المحدث للطالب بأن يروي عنه ما أخذه عنه مباشرة أو لم يأخذه .

والسماع والقراءة أعلى طرق تحمل الحديث

(3) برنامج إبن جابر الوادي آشي 187-188 .

(4) التعريف بإبن خلدون ورحلته شرقا وغربا : 327 .

بالقبول ، شهادة العلماء فيه ، رواياته ، اعتناء الناس برواية يحيى بن يحيى الليثي .

- سند إبن خلدون في الموطأ إلى يحيى بن يحيى الليثي.

آراء ابن خلدون التي استمدها من الحديث الشريف أو دعمها به.

قال : " المقدمة السادسة في أصناف المدركين من البشر بالفطرة أو الرياضة ، ويتقدمه الكلام في الوحي والرؤيا"(1).

بين بإيجاز بعض خصائص الأنبياء عليهم السلام كتفضيلهم على البشر ، وفطرتهم على معرفة الله تعالى ، ونزول الوحي عليهم ، وتأييدهم بالمعجزات ، وهدايتهم الناس إلى طريق النجاة من عذاب الله تعالى .

ودعم نزول الوحي عليهم بقوله صلى الله عليه وسلم : " ألا إني لا أعلم إلا ما علمني الله " (2) .

ثم عرض جملة من علامات النبوة منها حصول غيبة للأنبياء مصحوبة بغطيط حال الوحي كأنها إغماء ، وإنما هي في الحقيقة استغراق في لقاء الملك الروحاني بإدراكهم المناسب لهم الخارج عن مدارك البشر بالكلية ، ثم ينزل إلى المدارك البشرية بإحدى صور الوحي التي وردت على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم لما سئل عنه فأجاب :

"أحيانا يأتيني مثل صلصلة الجرس ، وهو أشده علي ،

---

(1) إبن خلدون المقدمة 92 (ط المكتبة التجارية القاهرة)

(2) لم أقف على هذا الحديث في مظانه .

فيغصم عني ، وقد وعيت ما قال : وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول ... " (1) ، وفي بيان ما يشعر به النبي عليه السلام أثناء الوحي من الشدة استند إبن خلدون إلى قول عائشة رضي الله عنها " كان مما يعالج من التنزيل شدة" (2) وقولها : " كان ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيغضم عنه وإن حبينه ليتفصد عرقا"(3).

ودعم ذلك بقوله تعالى " إنا سنلقي عليه قولا ثقيلا "(4)

وفي مبحث حقيقة النبوة فسر الغط الذي يحصل للنبي صلى الله عليه وسلم حال نزول الوحي بأنه ناشئ عن مفارقة النفس ذاتها إلى العالم الآخر .

قال : "... وسبب ذلك أن الوحي - كما قررنا - مفارقة البشرية إلى المدارك الملكية ، وتلقي كلام النفس فيحدث عنه شدة من مفارقة الذات ذاتها وانسلاخها عنها من أفقها إلى الأفق الآخر ، وهذا هو معنى الغط الذي عبر عنه في مبدإ الوحي في قوله : "فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال:إقرأ فقلت ماأنا بقارئ وكذا ثانية وثالثة كما في الحديث(5)" . "واعتياد الوحي والتدرج فيه يفضي إلى اليسر

---

(1) صحيح البخاري بدء الوحي 2 ، وصحيح مسلم كتاب الفضائل حديث 87 .

(2) صحيح البخاري بدء الوحي 4 ، وصحيح مسلم ، كتأب الصلاة حديث 148

(3) صحيح البخار بدء الوحي 2 .

(4) المزمل 73 .

(5) الحديث هو حديث بدء الوحي ، صحيح البخاري بدء الوحي . 3 ، وصحيح مسلم ، كتاب الإيمان حديث 252 .

عند نزوله ولذلك كانت السور والآيات القرآنية المكية أقصر من مثيلاتها بالمدينة "(1)

ومن علامات الأنبياء العصمة منذ ماقبل الوحي وهي مجانبة المذمومات والمستكرهات ، شهدت بذلك حال النبي محمد عليه السلام ، فقد دعي إلى وليمة فيها عرس ولعب فأصابه غشيان النوم إلى أن طلعت الشمس (2) ومنها : دعاؤهم إلى عبادة الله ، والصدقة ، والعفاف ، سأل هرقل ملك الروم أبا سفيان ، وكان في ركب تجار بالشام عما يأمر به محمد ؟ فأجاب أبو سفيان بالصلاة والزكاة والصلة والعفاف ، فاستنتج هرقل صدق النبي عليه السلام ، وقال : " إن يكن ما تقول حقا ، فهو نبي، وسيملك ما تحت قدمي هاتين " (3) ، ومنها : أن يكونوا ذوي حسب في قومهم ، وفي الحديث " ما بعث الله نبيا إلا في منعة من قومه " (4) ورد ذلك في حوار أبي سفيان وهرقل(3) وفسر إبن خلدون الحسب بقوله أن تكون له عصبة وشوكة تمنعه عن أذى الكفار حتى يبلغ رسالة ربه ، ويتم مراد الله من إكمال دينه وملته ، ومنها وقوع الخوارق لهم شاهدة يصدقهم ، وبعد أن عرفها ، وبين أكبر ميزاتها وهي التحدي بها بإذن الله تعالى لاحظ أن أعظمها وأشرفها وأوضحها دلالة القرآن الكريم لأنه

---

(1) ابن خلدون : المقدمة : 99 (ط ، المكتبة التجارية ، القاهرة)

(2) المرجع نفسه : 92 .

(3) هذا حديث طويل تضمن عددا من علامات النبوة ، صحيح البخاري ، بدء الوحي : 5 .

(4) مسند الإمام أحمد 2 : 533 .

هو بنفسه الوحي المدعي ، وهو الخارق المعجز ، فشاهده في عينه ، فهو أوضح دلالة لاتحاد الدليل والمدلول فيه ، وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم " ما من نبي من الأنبياء إلا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر وإنما كان الذي أوتيته وحيا أو حاه الله إلي ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة " (1) .

وعلق على الحديث بقوله : " يشير إلى أن المعجزة متى كانت بهذه المثابة في الوضوح وقوة الدلالة ، وهو كونها نفس الوحي كان الصدق لها أكثر لوضوحها فكثر المصدق المؤمن وهو التابع والأمة " (2) .

قرر أن الرؤيا موجودة في صنف البشر على الإطلاق ، وأنها مدرك من مدارك الغيب بدليل قوله صلى الله عليه وسلم :

" الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة"(3).

وقوله صلى الله عليه وسلم : " لم يبق من النبوة إلا المبشرات، قالوا وما المبشرات ؟ قال : الرؤيا الصالحة " (4).

وبين أثرها في دعوة النبي صلى الله عليه وسلم فنقل خبر بدء الوحي ، وهو " أول مابدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(1) صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن 1 ، وكتاب الإعتصام 1 ، وصحيح مسلم كتاب الإيمان حديث 239 .

(2) إبن خلدون : المقدمة : 95 (ط . المكتبة التجارية ، القاهرة) .

(3) صحيح البخاري كتاب التعبير،2 و4، وصحيح مسبم كتاب الرؤيا حديث6.

(4) صحيح البخاري ، كتاب التعبير 5 ، وصحيح مسلم كتاب الصلاة حديث 207، 208 .واللفظ للبخاري والذي أثبته إبن خلدون فيه تقديم وتأخير وتصرف

من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح " (1) .

ونقل بعد ذلك خبر سؤال النبي صلى اله عليه وسلم أصحابه بعد صلاة الصبح هل رأى منكم الليلة رؤيا"؟ (2) ليستبشر بما وقع من ذلك مما فيه ظهور الدين واعزازه.

وحلل سبب كون الرؤيا مدركا للوحي تحليلا علميا ختمه بالتفريق بين الرؤيا الصالحة وأضغاث الأحلام الكاذبة ، والرؤيا متنزلة من الروح العقلي ، وأضغاث الأحلام : صور أودعها الخيال حال اليقظة في الحافظة ، فوقع تخيلها في النوم .

والرؤيا كما ورد في الحديث ثلاثة أقسام : " الرؤيا ثلاثة : رؤيا من الله ، ورؤيا من الملك ، ورؤيا من الشيطان " (3).

وعلق على الحديث فقال : " فالرؤيا التي من الله هي الصريحة التي لا تفتقر إلى تأويل ، والتي من الملك هي الرؤيا الصادقة وتفتقر إلى التعبير ، والرؤيا التي من الشيطان هي الأضغاث " (4) .

---

(1) صحيح البخاري، بدء الوحي: 3 وصحيح مسلم ، كتاب الإيمان حديث 252

(2) صحيح البخاري، كتاب الجنائز 93، وصحيح مسلم، كتاب الرؤيا ،حديث17

(3) هذا الحديث يبدو أنه بالمعنى وتصرف فيه أو أنه إحدى الروايات الضعيفة ، فالموجود في الصحيحين ، وعند إبن ماجة أن الرؤيا ثلاثة : الرؤيا الصالحة بشرى من الله ، ورؤيا تحزين من الشيطان ،، ورؤيا مما يحدث المرء نفسه ، صحيح البخاري ، كتاب التعبير : 26 وصحيح مسلم ، كتاب الرؤيا : حديث 6 وسنن إبن ماجة ، كتاب تعبير الرؤيا 3 واللفظ له .

(4) إبن خلدون : المقدمة 477 (ط ، المكتبة التجارية ، القاهرة)

أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر :

قرر ابن خلدون أن النفس إذا كانت على الفطرة الأولى كانت متهيئة لقبول مايرد عليها وينطبع فيها من خير أو شر ، واستمد هذا المعنى من الحديث النبوي " كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو نصرانه أو يمجسانه ..." الحديث (1) .

ووضحه بقوله " إنه بقدر ما سبق إلى النفس من أحد الخلقين تبعد عن الآخر ويصعب عليها اكتسابه " .

ويرى أن إقبال الحضريين على الدنيا وعكوفهم على الشهوات عودهم بعض العادات السيئة كفلة الحياء ، وأن إقبال أهل البادية على الدنيا إقبالا محدودا بمقدار الضرورة أبعدهم بالنسبة للحضريين عن سيئ العادات وقربهم إلى الفطرة الأولى فكانوا بهذا أقرب إلى الخير من أهل الحضر (2) .

الدعوة الدينية من غير عصبية لاتتم .

من أراء إبن خلدون أن كل أمر تحمل عليه الكافة لابد له من العصبية وكذلك كان حال الأنبياء عليهم السلام في دعوتهم إلى الله بالعشائر والعصائب وهم المؤيدون من الله بالكون كله لو شاء الله لكنه إنما أجرى الأمور على مستقر العادة .

وإذا كان هذا حال الأنبياء وهم أولى الناس بخرق العوائد فغيرهم أولى بأن لا ينتصروا بغير عصبية .

---

(1) صحيح البخاري ، كتاب الجنائز 92 والتفسير ، سورة 30 ، والقدر 3 وصحيح مسلم ، كتاب القدر 22 ، 23 ، 24

(2) إبن خلدون : المقدمة : 123 (ط . المكتبة التجارية ، القاهرة) .

وفي الحديث الصحيح : " ما بعث الله نبيا إلا في منعة من قومه " وكل ثائر قائم بتغيير المنكر من العامة والفقهاء في حاجة إلى العصبية وإلا فشلت ثورته ، وهلك غير مأجور لأن الله تعالى اشترط تغيير المنكر بالقدرة عليه ففي الصحيح: " من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه " (1) .

وكثيرا من الذين دفعتهم نصرة الدين إلى القيام على أهل الجور من الأمراء دعوا إلى تغيير المنكر والنهي عنه ، والأمر بالمعروف رجاء في الثواب عليه من الله كثر أتباعهم من العامة فعرضوا أنفسهم للمهالك فهلكوا مأزورين غير مأجورين ، لأنه لم تكن لهم القدرة على ما كلفوا به أنفسهم ، والله تعالى لم يكتب ذلك على غير القادر (2) .

الخلافة والإمامة :

استدل على وجوب اختيار الخليفة في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين فقد بادر الصحابة عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيعة أبي بكر الصديق وكذا في كل عصر من بعد ذلك ، ولم يترك فوضى في عصر من الأعصار ، واستقر ذلك إجماعا على وجوب الإمام (3) .

---

(1) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان حديث 78، وسنن النسائي، كتاب الإيمان:17، وسنن الترمذي ، كتاب الفتن :11

(2) إبن خلدون : المقدمة (ط . المكتبة التجارية ، القاهرة)

(3) إبن خلذون : المقدمة : 191 (ط . المكتبة التجارية ، القاهرة)

فمدرك وجوبه إنما هو بالشرع ، وهو هذا الإجماع ، وليس هو بالعقل ، ونفي ابن خلدون للعقل يقصد به الرد على من استغنى به عن الشرع ، ونصب الخليفة من فروض الكفاية ، وراجع إلى اختيار أهل العقد والحل فيتعين نصبه ، ويجب على الخلق جميعا طاعته لقوله تعالى : " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم " (1) ، وأما شروط هذا النصب فهي أربعة : العلم والعدالة ، والكفاية ، وسلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر في الرأي والعمل .

واختلف في شرط خامس ، وهو النسب القريشي (2) .

اشتراط القرشية :

استند في اثبات هذا الشرط إلى إجماع الصحابة يوم السقيفة على ذلك ، ومعارضة قريش الأنصار لما هموا ببيعة سعد بن عبادة ، وقالوا : " منا أمير ومنكم أمير " لقوله صلى الله عليه وسلم " الأئمة من قريش " (3) وبعدول الأنصار عن المطالبة بالخلافة لما علموا أنها لقريش والحديث الأصح في هذا الموضوع قوله عليه الصلاة والسلام : " لا يزال هذا الأمر في هذا الحي من قريش " (4) .

---

(1) النساء 59 .

(2) إبن خلدون : المقدمة : 193 (المكتبة التجارية ، القاهرة)

(3) الإمام أحمد : المسند 129/3 و 183 و428/4 .

(4) نص هذا الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الأحكام 2 باب الأمراء من قريش عن إبن عمر ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يزال هذا الأمر في قريش مابقي منهم إثنان .وفي نفس الباب برواية أخرى غير التي عند إبن خلدون .

وبضعف قريش وتلاشي عصبيتهم وتولي الأعجام الخلافة ، وانتقال الحل والعقد إليهم اشتبه الأمر على كثير من المحققين ، وذهبوا إلى نفي اشتراط القرشية معولين على ظواهر نصوص أحاديث مثل قوله عليه الصلاة والسلام " اسمعوا وأطيعوا وإن ولي عليكم عبد حبشي ذو زبيبة " (1) ورأى إبن خلدون أن هذا الحديث لا تقوم به حجة لأنه خرج مخرج التمثيل ، والغرض منه المبالغة في إيجاب السمع والطاعة .

وعلق على قول عمر بن الخطاب : " لو كان سالم مولى حذيفة حيا لوليته أو لما دخلتي فيه الظنة " بأنه لا يفيد نفي القريشية عن الخليفة لأن مذهب الصحابي ليس بحجة من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن مولى القوم منهم فتكون عصبية الولاء" حاصلة لسالم في قريش ، وهي الفائدة من استراط النسب وبسببها قال عمر قولته لاستعظامه أمر الخلافة ، وفقدان شروطها عموما وتوفرها في سالم باستثناء صراحة النسب ، فاكتفى بالعصبية المتأتاة من الولاء وحمل المراد من اشتراط النسب القريشي على العصبية التي تكون بها الحماية ، ويرتفع الخلاف وتستقر بها الأوضاع للخليفة وكان هذا متحققا في قريش ، ولما كانت الغاية منه دفع التنازع ، والشرع لا يخص الأحكام بجيل ولا

---

(1) نص هذا الحديث في صحيح البخاري كتاب الأحكام 4 باب السمع والطاعة للإمام مالم يكن معصية : عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله ليه وسلم " إسمعوا وأطيعوا ، وأن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة " . ونفس الحديث في صيغة أخرى عند ابن ماجة في السنن ، كتاب الجهاد 39 ، باب طاعة الأمير .

أمة ولا عصر ، علم أن اشتراط القرشية من الكفاية ، وأنها تتحقق بالمعصبية ، وبهذا خرج ابن خلدون من التخصيص إلى التعميم وراعى القصد من الشرط السابق ، وهو توفير عناصر القدرة للخليفة ليفهم دين الله ويجمع المسلمين عليه ، ويحميهم، ويحقق مصالحهم ، ويدفع المضار عنهم ، وجعل الخلافة منوطة بالتأهل لها بالكفاية من كامل جوانبها ليؤدي الخليفة وظيفته التي أنيطت بعهدته .

قال : " فاشترطنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية غالبة على من معها لعصرها ليستتبعوا من سواهم، ثم قال : " ... إنما جعل الله الخليفة نائبا عنه في القيامة بأمور عباده ليحملهم على مصالحهم ، ويردهم عن مضارهم ، وهو مخاطب بذلك ، ولا يخاطب بالأمر إلا من له قدرة عليه(1).

مقصد الشرع من النهي عن العصبية وذم الملك:

قرر إبن خلدون من قبل أن العصبية ضرورية للخلافة واستشهد عليها بالحديث السابق " ما بعث الله نبيا إلا في منعة من قومه " .

ثم حلل مقصد الشارع من النصوص المتضمنة ذم العصبية مثل قوله تعالى :

" إن أكرمكم عند الله أتقاكم " (2) .

---

(1) إبن خلدون - المقدمة :196 .

(2) الحجرات 13 .

والحديث النبوي " إن الله أذهب عنكم عيبة الجاهلية ، وفخرها بالآباء أنتم بنو آدم ، وآدم من تراب " (1) .

وأثبت أن نهي الشرع عن شيء وذمه إياه لا يعني إهمال الشيئ بالكلية وإنما تصريفه في أغراض الحق جهد الإستطاعة ، واستدل بالحديث الشريف "من كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه " (2) .

لم يثبت الجزء الأول من الحديث المصرح بالنية ، واقتصر على ما بعده المعتبر كمثال توضيحيى للأول ، فالهجرة مشروعة وقتئذ بل واجبة لكن ثوابها متوقف على نية المهاجر فيكون له ما نوى ثوابا من الله تعالى أو منفعة دنيوية ومثل بعد ذلك بالغضب ، فلاحظ أن ذمه من الشارع لا يهدف إلى نزعه من الإنسان ، فلو نزع منه لفقد قوة الإنتصار للحق ، وبطل الجهاد ، لذلك كان الغضب في الله وله ممدوح ، وهو من شمائله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يذم ماكان غرضه ذميما ، وكذلك العصبية فالمذمومة ماكانت على الباطل وأحواله كما في الجاهلية .

فأما ماكانت في الحق ، وإقامة أمر الله فمطلوبة ولو بطلت

---

(1) سنن أبي داود ، كتاب الأدب 111 باب في التفاخر والإحساب ، والحديث هنا مختصر ، سنن الترمذي ، كتاب المناقب 72 ، والتفسير ، سورة 49 .

(2) هذا الحديث أخرجه أصحاب الكتب السنة وغيرهم وانظره في صحيح البخاري كتاب الإيمان : 41 .

الشرائع إذ لا يتم حمايتها إلا بها ، ورفضت الصحابة الملك لأنه مظنة للباطل ونحلة يومئذ لأهل الكفر ، وذم الشارع الملك لما فيه من التغلب بالباطل وتصرف الآدميين طوع الأغراض والشهوات ، ولم يذم منه الغلب بالحق وقهر الكافة على الدين ومراعاة المصالح (1) .

مذاهب الشيعة في حكم الأمامة :

عرف ابن خلدون الشيعة ثم نقل رأيهم في الإمامة على اختلاف فرقهم فأجمل نظرتهم إلى الأمام وخصائصه عندهم :

الإمامة من أركان الدين فهي منصب إلهي كالنبوة لا تفوض إلى نظر الأمة كالمصالح العامة بل النبي صلى الله عليه وسلم يعين الإمام بأمر الله تعالى ليقوم من بعده بوظائفه غير أنه لا يوحي إليه .

ومن صفاته العصمة من الكبائر والصغائر ، وأنه أفضل أهل زمانه ، وعلي رضي الله عنه هو الإمام الذي عينه النبي صلى الله عليه وسلم وتعرض إلى مستندهم في تعيين علي كرم الله وجهه خليفة ، فرأى أن النصوص التي احتجوا بها لا تخلو من مطعن من المطاعن التالية :

1 - كونها غير معروفة عند جهابذة السنة

2 - أكثرها موضوع أو مطعون في طريقه

3 - بعدها عن تأولاتهم الفاسدة التي قصدوا منها حملها على مقتضى مذهبهم وأورد بعضا من هذه النصوص ونقدها

---

(1) إبن خلدون - المقدمة :203 (ط .1 المكتبة التجارية ، القاهرة)

بعدم معرفتها أو بخطإ تأويلها (1) .

شارات الملك والسلطان الخاصة به (2) .

عد ابن خلدون من بين الشارات : الخاتم ، وهو معروف للملوك قبل الإسلام وبعده ، ونقل عن الصحيحين قصة استعمال النبي له حيث أراد أن يكتب إلى قيصر ، فقيل له : إن العجم لا يقبلون كتابا إلا أن يكون مختوما فاتخذ خاتما من فضة ، ونقش فيه " محمد رسول الله " قال البخاري جعل الثلاث كلمات في ثلاثة أسطر ، وختم به وقال لا ينقش مثله "

ثم قال : " وتختم به أبو بكر وعمر وعثمان ، ثم سقط من يد عثمان في بئر أريس ، وكانت قليلة الماء فلم يدرك قعرها واغتم عثمان وتطير منه ، وضع آخر على مثله " (3) .

الحروب (4) .

علل الظفر في الحروب بأسباب ظاهرة كالجيش والعدة وصدق القتال ، وأسباب خفية قسمها إلى قسمين :

1 - خداع البشر وحيلهم كالتقدم إلى الأماكن المرتفعة أو الكون في الفيافي وغيرهما .

2 - أمور سماوية لاقدرة للبشر على اكتشافها تلقي في

(1) المرجع نفسه 196 - 197 .

(2) إبن خلدون - المقدمة : 264 (ط . المكتبة التجارية ، القاهرة)

(3) ذكر البخاري هذه الأبواب متفرقة في كتاب اللباس : 20و52 و 54 وغيرها وصيح مسلم ، كتاب اللباس ، حديث عدد 56 ، 58 .

(4) إبن خلدون - المقدمة : 277 (ط . المكتبة التجارية القاهرة)

قلوب الأعداء فيستولي الرعب عليهم ، فتختل مراكرهم فيهزمون .

وأكثر ما تقع الهزائم بالأسباب الخفية ، قال صلى الله عليه وسلم : " الحرب خدعة " (1) . واستدل ابن خلدون على الانتصار بالأمور السماوية بقوله صلى الله عليه وسلم " نصرت بالرعب مسيرة شهر " (2) ، وبإنتصار النبي عليه السلام على الكفار بالعدد القليل مثل ما في غزوة بدر .

الطب

في الباب الخامس من المقدمة في الفصل التاسع والعشرين في صناعة الطب قرر ابن خلدون أن أصل الأمراض كلها التغذية واحتج لذلك بما سماه الحديث الجامع للطب وهو القول : " المعدة بيت الداء ، والحمية رأس الدواء ، وأصل كل داء البردة " (3) .

وعلى غير عادته لم يشر إلى صحة مااعتبره حديثا وشرحه

(1) صحيح البخاري ، كتاب الجهاد 157 باب الحرب خذعة ، الحديث الثالث وصحيح مسلم ، كتاب الجهاد ، حديث 18 .

(2) صحيح البخاري ، كتاب التيمم 1. الحديث الثاني ، وصحيح مسلم ، كتاب المساجد حديث 3 .

(3) هذا القول يتألف من جزءين الجزء الأول " المعدة بيت الداء " وهو ليس بحديث بل هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب أو غيره .

الشيباني عبد الرحمن : تمييز الطيب من الخبيث : 156 .

والجزء الثاني " أصل كل داء البردة " الأشبه بالصواب أنه قول الحسن البصري ، ونسبه بعضهم إلى إبن مسعود .

العلجوني ، كشف الخفاء 132/1 .

على النحو التالي :

قال : أما قوله : " المعدة بيت الداء فهو ظاهر ، وأما قوله الحمية رأس الدواء " ، فالحمية : الجوع ، وهو الاحتماء من الطعام ، والمعنى أن الجوع هو الدواء العظيم الذي هو أصل الأدوية ، وأما قوله أصل كل داء البردة فمعنى البردة إدخال الطعام على الطعام في المعدة قبل أن يتم هضم الأول (1)، فابن خلدون انطلق مما سماه حديثا ليشرح نظريته في الغذاء .

وتعرض في الباب السادس ، الفصل التاسع عشر : " في علم الطب إلى الطب المنقول في الشرعيات فاعتبره أمرا كان عاديا للعرب وليس من الوحي في شيء ، والتعرض له في أحوال النبي صلى الله عليه وسلم من نوع ذكر أحواله الجبلية لا من جهة أن ذاك الطب مشروع " فإنه صلى الله عليه وسلم إنما بعث ليعلم الشرائع ، ولم يبعث لتعريف الطب ولا غيره من العاديات ، ورأى أنه ينبغي أن لا يحمل تأبير النخل ، ولا شيء من الطب الذي الذي وقع في الأحاديث المنقولة على أنه مشروع ، فليس هناك ما يدل عليه إلا إذا استعمل على جهة التبرك ، فيكون له أثر عظيم في النفع ، وليس ذلك في الطب العلاجي ، وإنما هو من آثار الكلمة الإيمانية كما وقع في مداواة المبطون بالعسل " (2) .

والذي يمكن استنتاجه هو أنه يرى أن ما ورد من الطب

(1) إبن خلدون – المقدمة : 415 (ط . المكتبة التجارية ، القهرة)
(2) المرجع نفسه :494 .

النبوي لا يحمل على أن مصدره الوحي ، إذ هو من العاديات التي لا تلزم والمسألة في حاجة إلى التدقيق .

مراتب الإيمان :

في الباب السادس في الفصل العاشر في علم الكلام (1): قرر أن أول الإيمان التصديق ، والمطلوب هو الكمال فيه بحصول صفة تتكيف بها النفس ، كما أن المطلوب في الأعمال والعبادات حصول ملكة الطاعة والإنقياد وتفريغ القلب عن شواغل ما سوى المعبود ، وبين أن في العلم مرتبتين :

الأولى : العلم والثانية الاتصاف بمفهومه ، وهو ما يعبر عنه بالملكة ، ولا تحصل بمجرد العلم بل بتكرار العمل فترسخ الملكة ، ويحصل الاتصاف والتحقيق ، ويجيئ العلم الثاني النافع في الآخرة فإن العلم الأول المجرد عن الإتصاف قليل الجدوى ، والمطلوب إنما هو العلم الناشئ عن العادة .

والكمال عند الشرع في كل ما كلف به إنما هو في حصول الإتصاف واستند إلى قوله صلى الله عليه وسلم : " جعلت قرة عيني الصلاة " (2) ، ليبين أن الصلاة صارت له صلى الله عليه وسلم صفة وحالا يجد فيها منتهى لذاته ، وليثبت أن المطلوب في التكاليف كلها حصول ملكة راسخة في النفس يحصل عنها علم اضطراري هو التوحيد ، وبه تحصل السعادة ويفهم منه أ الإيمان الذي هو أصل التكاليف وينبوعها هو بهذه المثابة ذو

(1) إبن خلدون ، المقدمة 461 - 462 .

(2) سنن النسائي : كتاب عشرة النساء : 1 .

مراتب ، أولها التصديق القلبي الموافق للسان ، وأعلاها خصول كيفية من ذلك الاعتقاد القلبي وما يتبعه من العمل مستولية على القلب فيستتبع الجوارح ، وتتدرج في طاعاتها جميع التصرفات حتى تتخرط الأفعال كلها في طاعة ذلك التصديق الإيماني وهذا أرفع مراتب الإيمان وهو الإيمان الكامل الذي لا يقارف المؤمن معه صغيرة ولا كبيرة إذ حصول الملكة ورسوخها مانع مع الانحراف عن مناهجه طرفة عين واستشهد على ذلك بالحديث النبوي : " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشرب ، وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ... " الحديث (1) .

وبقول هرقل ، تعقيبا على جواب أبي سفيان حين أجابه بأن المؤمنين بحمد لا يرتدون : " وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب " واعتبر ابن خلدون هذه المرتبة من الإيمان مرتبة عالية لأنها جمعت بين التصديق والعمل .

وبين عناصر المرحلة الأولى من الإيمان وهي التصديق والإقرار باللسان من خلال إجابته عليه السلام عن المقصود من الإيمان بقوله : " أن تؤمن بالله وملائكته ، وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره " .(2) .

بلاغة اللغة العربية :

عرف اللغة بأنها ملكة لسانية يعبر بها الإنسان عن

---

(1)صحيح البخاري كتاب الحدود : 1 و 6 و 19 .

(2) صحيح مسلم . كتاب الإيمان حديث عدد 1 .

مقصوده، والملكة الحاصلة للعرب أحسن الملكات ، وأوضحها إبانة عن المقاصد ، وأوجزها ، واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : " وأوتيت جوامع الكلم ، واختصر لي الكلام اختصارا " (1) .

وفي الفصل الثاني والثلاثين في صناعة الغناء : " ميز القرآن عن الغناء باحتياج قراءة القرآن إلى مقدار من الصوت لتعين أداء الحروف واستغنائه عن التلحين لأن القرآن محل خشوع بذكر الموت وما بعده وليس مقام التذاذ بإدراك الحسن من الأصوات ، وهكذا كانت قراءة الصحابة رضي الله عنهم. وبين المراد من قوله صلى الله عليه وسلم : " لقد أوتي مزمارا من مزامير داود " (2) فقال : " فليس المراد به الترديد والتلحين إنما معناه حسن الصوت وأداء القراءة والإبانة عن مخارج الحروف والنطق بها. (3) .

عدالة الصحابة :

يقول إبن خلدون بعدالة الصحابة سواء منهم من لابس الفتنة ومن لم يشارك فيها ، فالكل مجتهدون محمولون على الحق في الظاهر ، وإن لم يتعين في جهة منهم ، فهم خيار الأمة وإذا جعلناهم عرضة للقدح فمن الذي يختص بالعدالة ، والنبي صلى

---

(1) صحيح البخاري ، كتاب التعبير 11 و 22 وصحيح مسلم كتاب المساجد حديث 5 ، 8 ، وفي هذه المواضع : الجزء الأول فقط " أوتيت جوامع الكلم " .

(2) صحيح البخاري : كتاب فضائل القرآن 31 .
صحيح مسلم ، كتاب المسافر حديث 235 .

(3) إبن خلدون - المقدمة 425 - 426 (ط . المكتبة التجارية القاهرة)

الله عليه وسلم يقول : " خير الناس قرني ثم الذين يلوتهم مرتين أو ثلاثا ثم يفشو الكذب " (1) فجعل الخير والعدالة مختصة بالقرن الأول والذي يليه " ، وما اختلفوا إلا عن بينة ، وما قاتلوا أو قتلوا إلا في سبيل جهاد أو إظهار حق ، وإذا قدحنا فيهم فمن العدل " (2) .

علوم الحديث :

وفي الفصل الذي عقده لأصناف العلوم الواقعة في العمران في عهده (3) ، قسم العلوم إلى طبيعية يصل إليها الإنسان بعقله ، ونقليه تنقل عن واضعها ، والأولى هي العلوم الحكمية الفلسفية والثانية هي العلوم الشرعية وتتبعها علوم العربية .

وصنف العلوم الشرعية فبدأ بعلم التفسير ، وأتبعه بعلم القراءات ثم علوم الحديث ، فعرفها بأنها " اسناد السنة إلى صاحبها ، والكلام في الرواة الناقلين لها ، ومعرفة أحوالهم ، وعد التهم ، ليقع الوثوق بأخبارهم بعلم ما يجب العمل بمقتضاه من ذلك " (4) .

وخصص فصلا لهذه العلوم (5) وصنفها إلى الأقسام التالية:

1 - علم ناسخ الحديث ومنسوخه ، واعتبره من أهمها وأصعبها .

---

(1) صحيح البخاري كتاب فضائل أصحاب النبي : 1 .

(2) إبن خلدون : المقدمة : 218 (ط . المكتبة التجارية ، القاهرة)

(3) إبن خلدون : المقدمة تحقيق علي عبد الواحد وافي ـ 991/1 .

(4) المرجع نفسه : 992 .

(5) إبن خلدون : المقدمة :ج 2 999 ، تحقيق على عبد الواحد وافي ط 1 ج 3

2 - معرفة الرواة ومراتبهم وشروطهم ، وما قيل فيهم حرجا وتعديلا

3 - دراسة الإسانيد للوثوق بها أو الإطلاع على عللها .

4 - أقسام الحديث من الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه

5 - طرق التحمل : القراءة ، والكتابة والمناولة ، والإجازة ، وتفاوت رتبها ، وخلاف العماء في قبولها وردها .

ولم يستوعبها ، ويبدو أنه مثل لها فقط فاكتفى ببعضها .

6 - شرح غريب المتن .

7 - مشكل الحديث ومختلفه .

8 - بلدان الرواة والمقارنة بين أسانيد تلك البلدان والشهادة بتفوق الحجاز .

9 - تأليف الإمام مالك الموطإ على طريقة الحجازيين مرتبا على أبواب الفقه .

10 - العناية بطرق الأحاديث وأسانيدها .

11 - تأليف الإمام البخاري لجامعه الصحيح واعتناؤه فيه بجمع طرق أحاديث الأمصار وتكرار الأحاديث .

12 - خصائص الجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج .

13 - سنن أبي داود السجستاني وأبي عيسى الترمذي ، والنسائي ودرجة أحاديثها ، قال بعد تعداد هذه العلوم والمؤلفات -" ومعرفة هذه الشروط والإصطلاحات كلها هي علم الحديث " (1) .

---

(1) المرجع نفسه : 1005 .

ولاحظ أن الناسخ والمنسوخ ، والغريب ، والمؤتلف والمختلف قد تفرد عنها .

ثم بين بإيجاز تاريخ تدوين علوم الحديث وأهميتها في معرفة ما تخفظ به سنن النبي صلى الله عليه وسلم .

وتحدث بعد ذلك عن علوم الحديث في عصره ، فرأى أن المتقدمين لم يغفلوا من الأحاديث ما يستدرك عليهم فانصرفت العناية إلى تصحيح الأمهات المكتوبة وضبطها بالرواية عن مصنفيها والنظر في اساليبها إلى مؤلفيها .

ورجع للحديث عن البخاري ، فحكى عن الناس استصعابهم شرح صحيحه لتعدد طرق أحاديثه واختلاف بلدان رجاله ودقة تراجمه وتقطيعه الحديث على الأبواب ، ونقد شروحه التي اطلع عليها مع العلم أن أهم الشروح وهي فتح الباري لإبن حجر العسقلاني ، وعمدة القارئ للعيني ، وإرشاد الساري للقسطلاني ، وألفت بعد وفاة إبن خلدون ، وتعرض بإيجاز لأسباب عناية المغاربة بصحيح مسلم ، وأظهر ميزات شروحه واقتضب الكلام على السنن الثلاثة فقال : إن شرحها وقع في كتب الفقه وإن الناس إستوفوا ما يختص بعلوم الحديث فيها إلا ما يختص بعلم الحديث وكتب الناس عليها ، وايتوفوا من ذلك ما يحتاج إليه من علم الحديث ، وذكر بعد ذلك المسائل التالية :

- تقسيم أئمة المحدثين الحديث إلى صحيح وحسن وضعف ، ولاحظ أن تصحيح الأحاديث انتهى .

- معرفة النقاد أسانيد الأحاديث وانتباههم إلى كل تغيير

فيها ، وفطنة البخاري إلى ما قلب عليه من الأحاديث في امتحانه ببغداد .

-تفاوت الأئمة المجتهدين في رواية الحديث ، وقد قلل أبو حنيفة فروى سبعة عشر حديثا أو نحوها ، لتشدده في شروط الرواية ، ولم ينعمد ترك الحديث ، والسبب الرئيسي للتقليل هو عدم ثبوت الحديث عند من قلل ، وقد توسط الإمام مالك ، وأكثر الإمام أحمد بن حنبل .

- أهمية كتب الطحاوي رغم قصورها عن مرتبة الصحيحيين

- اهتمام المحدثين بفقه الحديث وتفوقهم في نظره في نقد الأسايند على بحثهم في فقه المتن واللغة والاعراب (1) .

نقد الأحاديث

المسألة التي بدا فيها إبن خلدون ناقدا للأحاديث هي قضية المهدي المنتظر ، وقد عنون لها بقوله :

" في أمر الفاطمي، وما يذهب إليه الناس في شأنه ، وكشف الغطاء عن ذلك " (2) .

وذكر أن ظهور الهدي في آخر الزمان أمر مشهور بين الكافة من أهل الإسلام ، وأن خصائصه : الإستيلاء على الممالك الإسلامية ، وتأييد الإسلام ، ونشر العدل ، واتباع المسلمين له، وإثره يخرج الدجال وما بعده من أشراط الساعة الثابتة في

(1)ابن خلدون : المقدمة ، تحـ . علي عبد الواحد وافي ط1 ج3 : 1011

(2) ابن خلدون ، المقدمة : 311 (ط . المكتبة التجارية ، القاهرة)

الحديث الصحيح ، وينزل عيسى فيقتل الدجال أو ينزل مع المهدي فيساعده على قتله ويأتم بالهدي في صلاته ، ونبه إلى أن القائلين به يحتجون بأحاديث خرجها بعض الأئمة ، وتكلم فيها المنكرون له ، وربما عارضوها ببعض الأخبار ، وأشار إلى أن للمتصوفة طريقتهم الخاصة في معالجة القضية ، وقد بينها بيد أنها لا تعنينا لأننا لا نبحث في أصل قضية المه دي بل في الأحاديث المستشهد بها فيها ، وقد نقدها إبن خلدون ، فأوردها منسوبة إلى من خرجها من أصحاب الكتب وإلى من رواها من الصحابة ، ونقل معها نقد المنكرين لها .

قال : "إن جماعة من الأئمة خرجوا أحاديث المهدي منهم الترمذي ، وأبو داود ، والبزار وابن ماجة ، والحاكم ، والطبراني ، وأبو يعلى الموصلي ، وأسندوها إلى جماعة من الصحابة مثل على وابن عباس ، وابن عمر وطلحة ، وابن مسعود وأبي هريرة ، وأنس ، وأبي سعيد الخدري ، وأم حبيبة، وأم سلمة ، وثوبان ، وقرة بن إياس ، وعلي الهلالي ، وعبد الله بن الحارث ابن جزء بأسانيد ربما يعرض لها المنكرون كما نذكره "

وإثر ذلك أثبت الملاحظات النقدية التالية :

1 - أسانيد هذه الأحاديث قد ينكرها المنكرون للمهدي .

2 - قاعدة أهل الحديث : " الجرح مقدم على التعديل " ، ونذكيره بهذه القاعدة هنا يفيد أنه قد يقر نقد بعض هذه الأحاديث .

3 - جرح بعض رجال الإسناد بالضعف أو الغفلة أو سوء

الحفظ أو سوء الرأي يتطرق إلى الحديث فيوهنه .

وهذه القاعدة التي قررها هي السائدة ، ولكنها قد تخالف فلا تطرد في كل إسناد ومتن ، فقد يضعف الحديث من طريق ويصح من آخر .

4 - رجال الصحيحيين ثقات لإجماع الأمة على قبول الكتابين ، ورجال غيرهما من الكتب قد يتكلم فيهم .

وشرع في نقد الأحاديث المخبرة بالمهدي ، فأورد جملة منها وأثبت معها مطاعنها .

- حديث أخرجه الترمذي وأبو داود في السنن من طريق عاصم بن أبي النجود أحد الأئمة القراء مرفوعا :

عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث الله فيه رجلا مني أو من أهل بيتي يواطئ اسمه إسمي ، وإسم أبيه إسم أبي " واللفظ لا بي داود ، وسكت عنه فهو صالح ، ورواه الترمذي بصيعتين متقاربتين ، وقال عنه حديث حسن صحيح ، ورواه أيضا بلفظ آخر موقوفا على أبي هريرة ، وشهد الحاكم بصحة طرق عاصم إلى الصحابي راوي هذا الحديث ، وبإمامة عاصم ورواية أئمة الحديث عنه كشعبة والثوري وغيرهما .

وأورد إبن خلدون بعد ذلك أقوال النقاد في عاصم ، ومفادها تضعيفه واضطراب حديثه لسوء حفظه ، وجميعها يقدح في ضبطه دون عدالته وعدد من استشهد بأقوالهم فيه أربعة عشر ناقدا من القرون الثاني والثالث والرابع الهجرية ، وواحد منهم من معاصري إبن خلدون وهو الإمام شمس الدين الذهبي

(ت748) .

إن جمعه لهذه الأقوال النقدية يدعم ثقافته الحديثنية بقسميها معرفة النص والنقد ، ويدل على اهتمامه بم سائل بحثه .

أحاديث أبي داود (1) .

حديث عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم " لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلا من أهل بيتي يملؤها عدلا كما ملئت جورا "

في سنده راو متكلم فيه ، ورغم توثيقه من أربعة أئمة للحديث فإن جرحه هو المقدم لأنه رمي بالتشيع بالإضافة إلى ترك الكتابة عنه ، والراوي المنتسب لفرقة إذا روى ما يدعم مبادئ فرقته ردت روايته .

- حديث له روايتان إلى علي كرم الله وجهه ، الأولى موقوفة والثانية مرفوعة ، ونصها قال النبي صلى الله عليه وسلم : " يخرج رجل من وراء النهر يقال له الحارث على مقدمته رجل يقال له منصور يوطئ أو يمكن لآل محمد كما مكنت قريش لرسول الله صلى الله عليه وسلم وجب على كل مؤمن نصره أو قال إجابته" .

سكت عنه أبو داود ، وجرح في موضع آخر أحد رواته بالتشيع وتكلم فيه غيره وجرح آخر بالخطإ وجرحه الذهبي بالوهم ، ونقد إبن خلدون رأويا من رواة هذا الحديث - وقد خرج له الشيخان- بالإختلاط آخرا ، وبانقطاع روايته عن علي بن أبي

---

(1) سنن أبي داود ، كتاب الفتن والملاحم أول كتاب المهدي

طالب ، كما أن رواية أبي داود لهذا الحديث عن شيخه منقطعة ، ونقد السند الثاني بوجود مجهولين فيه ، أحدهما لم يعرف ، والثاني عرف من طريق واحد .

- حديث أم سلمة عند أبي داود ، والحاكم في المستدرك بلفظين متقاربين سكت الحاكم عن تصحيحه ، وضعف العقيلي أحد رواته .

- حديث عن أم سلمة أيضا بإسناد فيه مبهم ومتن طويل ليس فيه تسمية المهدي ، وأورده من طريق آخر سمي فيها المبهم في الإسناد ، وقبله لأن رجاله رجال الصحيح ، ونبه إلى وجود مدلس في سنده روى بالعنعنة ، والمدلس لا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع ، ونبه إلى أنه ليس فيه صريح بإسم المهدي ، وإنما ساقه أبو داود في أبوابه .

- حديث آخر لأبي داود عن أبي سعيد الخدري نسب فيه المهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخرجه الحاكم ونسبه إلى آل البيت ، سكت عنه أبو داود ، وصححه الحاكم لأنه في نظره على شرط مسلم ، ولم يخرجاه - أي البخاري ومسلم - .

نقد إبن خلدون سند الحديث عند أبي داود ، والحاكم ، وأورد أقوال الأئمة في رجاله ، ومنها : لا يحدث عنه ، ليس بالقوي، ضعيف ...

أحاديث الترمذي (1) .

تقدم من قبل حديث للترمذي اشترك فيه مع أبي داود ، وأورد له هنا ما رواه منفردا به أو ما شاركه فيه غيره .

- حديث للترمذي وابن ماجة ، والحاكم اختلف فيه لفظ الترمذي عن ابن ماجة ، والحاكم ، وقال فيه حسن ، وروي من غير وجه ، وأثبت إبن خلدون أقوال النقاذ في الراوي الذي اشترك فيه الأئمة الثلاثة ، ومنها يكتب حديثه ولا يحتج به .

ودفعا لاحتمال وارد هو اعتبار حديث الترمذي تفسيرا لأحاديث مسلم في صحيحه ، ومنها : "يكون في آخر أمتي خليفة يحثو المال حثوا لا يعده عدا" ، نفى إبن خلدون تعلق أحاديث مسلم بالمهدي، قال : "وأحاديث مسلم لم يقع فيها ذكر المهدي ، ولا دليل يقوم على أنه المراد منها " ، وسرد روايات الحاكم عن أبي سعيد الخدري ، ونقل تصحيحها عن الحاكم واعتباره الأولى والثانية على شرط الشيخين ، والثالثة على شرط مسلم ، ولاحظ أن أحد رجال الرواية الثانية لم يخرج له أصحاب الكتب الستة ، وذكره إبن حبان في الثقات ، ولم يتكلم فيه أحد ، ونقد راويين من طريق ثالثة .

وللحديث طريق أخرجها الطبراني في معجمه الأوسط بسنده إلى أبي سعيد الخدري ، ومعنى المتن قريب من معاني الأحاديث السابقة ، وفيه زيادة نزول المهدي بيت المقدس ، ونقد إبن خلدون رجال هذه الرواية .

---

(1) سنن الترمذي ، أبواب الفتن ، باب ما جاء في المهدي .

أحاديث إبن ماجة (1) .

خرج إبن ماجة حديثا طويلا يعرف بحديث الرايات لتكرار هذا اللفظ فيه ، بخبر الحديث بعناء أهل البيت بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن يخرج رجل منهم يملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا .

نقد إبن خلدون رواة هذا الحديث ونقل تضعيفهم عن الأئمة ونفيهم صحته .

- حديث خرجه ابن ماجة عن علي بن أبي طالب ، وفي سنده مجروح ، قال فيه البخاري " فيه نظر " وعلق إبن خلدون على هذا الجرح فقال : " وهذه اللفظة من اصطلاحه قوية في التضعيف جدا ، ونقل استنكار بعض الأئمة لهذا الحديث .
- حديث عن أنس بن مالك فيه تصريح بلفظ المهدي .
- حديث عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه تصريح بلفظ المهدي .
- حديث عن عبد الله بن الحارث بن جزء مرفوعا .
- نقد إبن خلدون الأحاديث الثلاثة نقدا متفاوتا .

أحاديث الطبراني

تقدم له حديث اشترك فيه مع الترمذي وابن ماجة والحاكم ، وأورد له ابن خلدون أحاديث أخرى في معجمه الأوسط ، منها حديثان عن علي بن أبي طالب ، وحديث عن عبد الله بن عمر ، وآخر عن طلحة بن عبد الله واشترك مع البزار في حديث عن

(1) سنن إبن ماجه، كتاب الفتن ، باب خروج المهدي .

قرة ابن إياس ، واشترك معه ومع أبي يعلى الموصلي في حديث عن أبي هريرة ، وكل أحاديثه نقدها ابن خلدون .

أحاديث الحاكم (1) .

اشترك الحاكم مع غيره من أصحاب الكتب الحديثية في أحاديث تقدمت وأخرج جملة من الأحاديث الأخرى معضمها عن علي ، وبعضها عن عبد الله بن عباس ، ونقدها كلها ابن خلدون .

أحاديث المنكرين للمهدي

أورد إبن خلدون في هذا نصا واحدا عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم " لا مهدي إلا عيسى ابن مريم " ولم ينسبه إلى كتاب من كتب الحديث ونقل نقد رجلين من رجاله ، أحدهما بكونه مجهولا ، والآخر متروكا ، ونقد سنده بالإضطراب بين الإتصال والإنقطاع ، وحكم على المروي بقوله : ضعيف مضطرب (2) .

استشهاده بالحديث النبوي في تاريخه

إن موضوعات التاريخ غير موضوعات المقدمة ، فالتاريخ سرد أحداث وحكاية أحوال ، وأما المقدمة فهي نظريات في العمران البشري ، والنظريات في حاجة إلى المستندات والتدعيم، ولذلك استشهد فيها إبن خلدون بالحديث النبوي الشريف في كثير من الأبواب - كما سبق أن رأينا - وقل

(1) المستدرك ، كتاب الفتن والملاحم 4 : 441 ومابعدها

(2) إبن خلدون - المقدمة : ج3 332 (ط . المكتبة التجارية ، القاهرة)

استشهاده في التاريخ لبعد الصلة بين الأحداث التاريخية العامة ونص الحديث النبوي ، ولكنه إذا تعرض إلى مسألة ذكرت في الحديث في أخبار السابقين أو في السيرة نقل ما جاء فيها من الحديث ، ففي بداية الجزء الثاني من تاريخه ، وعند الكلام على أنساب العرب تعرض إلى معرفة النسب فأشار إلى من قلل أهميته لضعف مستنده الشرعي ، وإلى من اهتم به لفائدته ، وناصر أهميته ، فاستدل على ذلك بعناية أبي بكر الصديق وكثير من التابعين والمؤرخين المسلمين به ، واستدل أيضا بالحاجة إليه في كثير من المسائل الشرعية كالعلم بنسب النبي صلى الله عليه وسلم وولاية النكاح ، والتعصب في الارث ، وتعرض إلى ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من أحاديث في المسألة فأخبر بعدم صحة رفعها إليه عليه السلام ، قال ابن خلدون : " فلم يبق في الحديث متمسك لاحد من الفريقين " (1) .

وأيد الاهتمام بالانساب القريبة ، ولم ير فائدة في الاهتمام بالبعيدة التي لا مستند فيها .

وكلما وجد مناسبة للاستشهاد بالحديث استشهد سواء في تاريخه لفترة ما قبل الاسلام للقبائل التي وردت في النصوص الشرعية كثمود وسبإ (2) أو غيرهما ، أو عند تاريخه لعهد النبي صلى الله عليه وسلم ، (3) وما بعده من العصور إلى

(1) إبن خلدون : التاريخ ج 2 ،ق1،ص4 .
(2) المرجع نفسه ج 2 ،ق1،ص 23 و 33 .
(3) المرجع نفسه ج 2 ،ق 2،ص 3و6و36 .

نهاية تاريخه مع ضآلة الاستشهاد كما سبق أن أشرنا .

مقاييس نقد التاريخ عند ابن خلدون .

في الكتاب الأول من المقدمة : " طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها من البدو والحضر والتغلب والكسب والمعاش والصنائع ونحوها وما لذلك من العلل والأسباب " .

عدد ابن خلدون الأسباب التالية المقتضية للكذب في الأخبار في نظره .

1 - التشبع للآراء والمذاهب

2 - الثقة بالناقلين

السبب الثاني يثير اللبس إذ أن الثقة بالناقلين من عوامل الصدق في الخبر لا من دواعي الكذب فيه إذا كانت نتيجة للمعرفة الدقيقة بالناقل وتطبيقا لمقاييس الجرح والتعديل ، ولا يكون بغير هذا الطريق كالتوثيق مع غير معرفة بالموثق ، فالجهل بالراوي قادح في توثيقه ، وهذا فيما يبدو مقصد ابن خلدون إذ هو يرى التوثيق من غير معرفة جيدة بالناقل توثيقا صوريا يجر إلى قبول خبر غير الثقة ويهدف من هذا الشرط إلى نقد الرواة .

3 - الذهول عن المقاصد ، ونقل الخبر على ما في ظن الناقل، وهذا قد يخرج الخبر عن معناه الأصلي وهو عكس ما يعبر عنه بعضهم بفقه الراوي لأن غير الفقيه -أي غير العالم- ليس بامكانه فهم الغاية من الأحداث ، وابن خلدون يطلب من الراوي أن يكون مدركا لأبعاد ما ينقله .

4 - توهم الصدق وهو كثير ، وإنما يجيء في الأكثر من جهة

قلة التحري في توثيق الناقلين ، وهذا يعود إلى السبب الأول .

5 - الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التدليس والتصنع فينقلها المخبر كما رآها ؟ وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه ، وهذا قريب من السبب الثاني .

6 - تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح ، وهذا أيضا يعود إلى الثاني والرابع .

7 - الجهل بطبائع الأحوال في العمران " فإن لكل حادث من الحوادث طبيعة تخصه في ذاته ، وفيما يعرض له من أحواله فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياته ، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب ، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه .

وأفاض ابن خلدون في توضيح هذا السبب بضرب نماذج من الأخبار المستحيلة التي نقلها بعض المؤرخين ، واعتبر هذا السبب مقدما على تمحيص الخبر بتعديل الرواة أو تجريحهم .

قال " ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع ، وأما إذا كان مستحيلا فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح "

ونسب إلى أهل النظر اعتبارهم : " من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل " .

ورأى أن التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية لأن معظمها تكاليف أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها ، وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والضبط .

"وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة فلذلك وجب أن ينظر في امكان وقوعها وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدما عليه ".

فقانون تمييز الحق من الباطل في الأخبار هو النظر في العمران البشري وأصوله وطبعه ومعرفة ما يقتضيه طبعه وما لا يقتضيه .

هذه أسباب الكذب في الأخبار فهل يمكن أن نستنتج منها مقاييس صحتها ؟ بالتأمل في مقصد ابن خلدون من هذه الأسباب يمكن القول إن مقاييس قبول الخبر عنده هي :

- نقد الاخباريين
- علم المؤرخ ومعرفته بمقاصد لأخبار
- تحليل الأخبار وحذف ما بداخلها من زيف
- المعرفة بطبائع الأحوال في العمران ورفض المستحيل الوقوع من الأحداث ، وهذه المقاييس تتركز على تمحيص الأخبار وتحليلها ونقدها قبل تعديل الرواة أو تجريحهم لأنه إذا بطل الخبر فلا فائدة من النظر في المخبر .

ونص على ملاحظة دقيقة هي الفرق بين نقل الأخبار الشرعية - أعني الأحاديث النبوية وبين الوقائع التاريخية ، فالأولى تكاليف أوجب الشارع العمل بها وحصلت الثقة بصدقها بالثقة برواتها ، والثانية لابد من إمكان وقوعها ويقدم ذلك على النظر في الرواة .

وهذه الملاحظة تبين اطلاع ابن خلدون على منهج المحدثين وإفادته منه ، فهو على علم بأقوالهم النقدية وبالرجال الذين

جرحوهم أو عدلوهم فلا يستبعد تأثره بهم في منهج نقده .

ومع هذه المقاييس والتأثر بالمحدثين الذي توقعناه فإني وقفت في الجزء الثاني من التاريخ على مسألتين نقصه التحري فيهما :

1 - توقيته الاسراء ببعثة النبي صلى الله عليه وسلم وهو بعد ذلك بعشر سنوات (1)

2 - حمله الحديث المتضمن كتابة النبي عليه السلام شروط صلح الحديبية بنفسه على ظاهره ، واعتباره ذلك معجزة والمشهور الراجح أنه أمر بالكتابة ولم يكتب (2)

النتائج

أ - اعتمد ابن خلدون علي الحديث النبوي في استمداد كثير من آرائه أو في تدعيمها به ، وكان أغلب ما استشهد به في الدرجة الأولى من الصحة مما خرجه الإمامان : البخاري ومسلم أو مما هو في درجة قريبة منها ، وتضمنته كتب الحديث المعتبرة كمسند الامام أحمد بن حنبل .

وقليل منها لم يصح ، وكان غالبا ما يشير إلى صحة ما يستشهد به بقوله " وفي الصحيح " وليته لم يعتمد ذاكرته في نقل الحديث ، فأثبت النص كما ورد في أشهر رواياته فقد رأيناه لا يتحرى في اللفظ ويتصرف فيه وهذا لا يجوز بعد

(80) ابن خلدون : التاريخ ج 2 ،ق 2، ص6 وفي ص 8 في نفس الكتاب ذكر الرواية الراجحة والمرجوحة ، ولم يرجح .

(81) المرجع نفسه :35 .

تدوين الحديث .

ب - أما النقد فظهر عنده في أحاديث المهدي خاصة فخرجها وتتبع أسانيدها وفرق بين المتصل منها والمنقطع ونقد رجالها فنقل ما قيل فيهم من جرح أو تعديل ولم يتدخل برأيه كثيرا لأن زمن تصحيح الأحاديث قد انتهى وكان ملما بآراء النقاد من المحدثين أمينا في إسنادها إليهم .

ج - إن ابن خلدون باعتباره رجل علم الاجتماع والتاريخ وليس من أهل الحديث أجاد التعامل مع الحديث النبوي وبدا ذلك في النقاط التالية :

- تدعيم أرائه بالأحاديث ، دون تأويل مما يدل على معرفته بالحديث وأمانته .

- اعتماده في الغالب الأحاديث الصحيحة وتضاؤل نسبة الضعيفة عنده .

- إلمامه بنقد المنتقد منها وإثبات ما نقل من النقد عن أئمة الحديث بنزاهة .

د - تأثره بالمحدثين فيما ذكره من مقاييس النقد التاريخي كنقد الأخباريين ومطابقة الحوادث للواقع وإمكانية وقوعها ، وقد أثبت هذا المحدثون من قبل في منهج يقد الحديث .

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم
ابن الأثير الجزري ، جامع الأصول في أحاديث الرسول
أحمد بن حنبل ، المسند (المكتب الإسلامي ودار صادر بيروت)
البخاري : محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح بشرح ابن حجر ، فتح الباري، السلفية مصر
الترمذي : محمد بن عيسى ، السنن بشرح إبن العربي المسمى عارضة الأحوذي (دار العلم للملايين بيروت)
الحاكم أبو عبد الله النيسابوري ، المستدرك (دار الكتاب العربي بيروت)
ابن خلدون ، التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا
المقدمة (المكتبة التجارية القاهرة) ، المقدمة تحقيق علي عبد الواحد وافي (القاهرة)
تاريخ ابن خلدون
أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، سنن أبي داود (دار الفكر)
الشيباني: عبد الرحمن ، تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث ، (دار الكتاب العربي بيروت)
عبد الباقي : محمد فؤاد، مقدمة الموطإ رواية يحيى بن يحيى الليثي ، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي (الحلبي القاهرة)
العجلوني إسماعيل بن محمد ، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر في الأحاديث بين ألسنة الناس، (ط 3 دار إحياء التراث العربي بيروت1351)
ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني ، سنن ابن ماجة ، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي (الحلبي القاهرة)
مسلم بن الحجاج النيسابوري ، الجامع الصحيح تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي، (ط الحلبي القاهرة 1955/1374)
النسائي : أحمد بن شعيب ، سنن النسائي (المطبعة المصرية بالأزهر)
الوادي آشي إبن جابر ، برنامج الوادي آشي ، تحقيق محمد محفوظ (دار الغرب

الإسلامي بيروت)
آي ونسيك ، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث .